في إنجاز تمويلي رائد تجاوزت قيمته 50 مليون دولار..

«مجموعة بنك البحرين الوطني» تنفذ أول صفقة مرابحة مستدامة مضمونة على صعيد المملكة

○ زينة الزياني.

○ حسين البنا.

○ أمير ديري.

○ حسين المهري.

أعلنت مجموعة بنك البحرين الوطني، التي تضم بنك البحرين الوطني وبنك البحرين الإسلامي، تنفيذ أول صفقة مرابحة مستدامة مضمونة في مملكة البحرين، بقيمة تجاوزت 50 مليون دولار أمريكي.

ويُمثل هذا الإنجاز محطة بارزة في مسيرة تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية محليًا، إذ يجسد قدرة المجموعة على توظيف إمكاناتها في الخدمات المصرفية التقليدية والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ضمن هيكل تمويلي موحد. وقد ساهم بنك البحرين الوطني في هيكلة الصفقة وتنفيذها، بفضل تطويع معرفته بأسواق المال وإدارة السيولة، ما أتاح تقديم حل تمويلي مؤسسي عالي الكفاءة قائم على الضمانات. وفي المقابل، وظّف بنك البحرين الإسلامي خبراته في إدارة الخزينة الإسلامية وإطار التمويل المستدام، والمتوافق مع مبادئ كل من: الرابطة الدولية لأسواق رأس المال وجمعية أسواق الإقراض.

وسيتم توجيه الأموال الناتجة عن هذه الصفقة إلى محفظة أصول الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة للمجموعة، بما يعزز التزامها بدعم التمويل المستدام، وترسيخ ممارسات العمل المصرفي المسؤول، ومواصلة تطوير حلول تمويلية تسهم في تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

وبهذه المناسبة، صرّح حسين المهري رئيس تنفيذي للمجموعة – أسواق المال والحلول المصرفية للعملاء في بنك البحرين الوطني قائلًا: «يعتمد التوظيف الأمثل للسيولة على هياكل تجمع بين الجدوى التجارية، والكفاءة التشغيلية، والقدرة على مواكبة متطلبات السوق. وتشكل هذه الصفقة ترجمة عملية لهذه المقومات، إذ تسهم في توسعة نطاق الحلول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تقدمها المجموعة، كما ترسي أساسًا يمكن البناء عليه لتطوير وتنفيذ معاملات مالية أكثر تطورًا في المستقبل.»

وبدورها، علقت زينة الزياني، رئيس تنفيذي للمجموعة – الاستراتيجية والاستدامة في بنك البحرين الوطني، قائلة: «تكمن القيمة التي يحققها التمويل المستدام في قدرته على توجيه قرارات تخصيص رأس المال، ودعم تصميم حلول مالية مبتكرة تستجيب للأولويات الاستراتيجية. وتجسد هذه المبادرة هذا النهج عمليًا من خلال ترجمة مبادئه إلى نتائج ملموسة، مستفيدةً من تكامل نقاط القوة لدى كل من بنك البحرين الوطني وبنك البحرين الإسلامي، بما يسهم في تحقيق نمو مسؤول ومستدام.»

من جانبه، قال أمير ديري، الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية في بنك البحرين الإسلامي: «من المنظورين المالي والاستراتيجي، تكمن القيمة الحقيقية لهذه الصفقة في مواءمة نهجنا التمويلي مع الأصول التي يدعمها. كما أن تطبيق إطار التمويل المستدام الخاص ببنك البحرين الإسلامي على هذه الصفقة يعزز التزامنا بأحكام الشريعة الإسلامية، ويرسخ الشفافية، إلى جانب إبراز الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل المسؤول في دعم نمو طويل الأجل يتسم بالمرونة والاستدامة.»

ومن جهته، قال حسين البنا رئيس الخزينة في بنك البحرين الإسلامي: «في بنك البحرين الإسلامي، لا يقتصر تركيزنا على طرح منتجات مالية جديدة، بل يمتد إلى تطوير حلول عملية تسهم في تعزيز منظومة التمويل المستدام في مملكة البحرين. ونحن نفخر بتعاوننا الوثيق مع بنك البحرين الوطني لإنجاز هذه المبادرة، ونؤمن بأنها تمثل نموذجًا رائدًا يمهد الطريق لمزيدٍ من الابتكار على صعيد المنتجات والخدمات المالية الإسلامية المستدامة، سواءً في البحرين أو على مستوى المنطقة».

ومن خلال تنفيذ هذه الصفقة الرائدة، تواصل مجموعة بنك البحرين الوطني توسيع نطاق الصيرفة الإسلامية، بما يسهم في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى ترسيخ مبادئ الاستدامة عبر قطاع الخدمات المالية.

استراتيجيات تشريعية لتعظيم إيرادات أصول الدولة وحماية المال العام

بقلم: رجل الأعمال
المهندس إسماعيل الصراف ○

في مستهل هذا المقال، نتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان إلى مقام سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، بمناسبة تفضل جلالته بافتتاح دور الانعقاد الخامس من الفصل التشريعي السادس لمجلسي الشورى والنواب، وما تضمنه الخطاب السامي من رؤى وتوجيهات وطنية تعزز مسيرة التنمية والتطوير. كما نعرب عن بالغ التقدير للجهود والمتابعة المستمرة من سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، في تطوير الأداء الحكومي وتعزيز كفاءة المؤسسات ودعم استدامة الاقتصاد الوطني.

وتأتي أهمية المرحلة المقبلة في مواصلة تطوير التشريعات الاقتصادية والإدارية بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية وحماية المال العام. ومن بين المجالات التي تستحق الاهتمام تحديث المنظومة التشريعية والتنظيمية لإدارة أصول الدولة المؤجرة والممنوحة بحقوق الانتفاع، باعتبارها ثروة وطنية ينبغي المحافظة عليها وتعظيم عوائدها بما يخدم الاقتصاد والمجتمع والأجيال القادمة.

فالأراضي والعقارات والمرافق الحكومية التي يجري تأجيرها أو استثمارها تمثل أصولاً اقتصادية يمكن أن توفر إيرادات مستدامة للخزينة العامة، إلى جانب دورها في استقطاب الاستثمارات وتوفير فرص العمل وتنشيط الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية. غير أن تحقيق هذه المنافع يتطلب إدارة مؤسسية متكاملة تقوم على وضوح العقود، وانتظام التحصيل، والرقابة، والتقييم العادل، والمساءلة.

ومن هنا، تبرز أهمية إجراء مراجعة شاملة لجميع المستندات والعقود المتعلقة بأصول الدولة المؤجرة وحقوق الانتفاع بها، للتأكد من سلامة البيانات القانونية والمالية، وتحديد مدد العقود وقيم الإيجارات والالتزامات ومواعيد السداد وشروط التجديد والإنهاء. كما يمكن إنشاء سجل رقمي موحد ومحدث لهذه الأصول، يربط الجهات الحكومية المعنية ويسهل متابعة الإيرادات المستحقة والمتأخرة، بما يقلل احتمالات ضياع الحقوق أو استمرار الالتزامات من دون متابعة فعالة.

ويعد انتظام تحصيل الإيرادات أحد أهم عناصر حماية المال العام، ولذلك يمكن دراسة تطوير أحكام تشريعية واضحة للتعامل مع حالات التأخر المتكرر عن السداد. ومن المقترحات في هذا الشأن اعتماد مدة لا تتجاوز ستة أشهر متتالية من عدم الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة، تكون سبباً يجيز للجهة المختصة اتخاذ إجراءات إنهاء العقد واسترداد العقار أو حق الانتفاع، وفق ضوابط قانونية وإخطارات رسمية محددة.

ويمكن للتكنولوجيا أن تؤدي دوراً محورياً في هذه المنظومة، عبر إنشاء منصة إلكترونية لإدارة أصول الدولة، تشمل العقود والمستحقات ومواعيد السداد والتنبيهات الآلية وحالات التأخر والتقييمات والمزايدات. ومن شأن ربط هذه البيانات بأنظمة التحصيل والرقابة والتدقيق أن يوفر صورة دقيقة عن الأداء المالي لكل أصل، ويساعد على معالجة المخاطر مبكراً ورفع كفاءة اتخاذ القرار.

كما أن نجاح هذا التوجه يتطلب تحديد مسؤوليات الجهات القائمة على إدارة الأصول، ووضع مؤشرات أداء تقيس نسب التحصيل والمتأخرات ومعدلات الإشغال والعوائد الاستثمارية، مع مراجعة دورية للنتائج من الجهات الرقابية المختصة. فالغاية ليست زيادة الإيرادات بأي وسيلة، وإنما تحقيق التوازن بين حماية حقوق الدولة وتوفير بيئة استثمارية مستقرة وعادلة تشجع المستثمر الجاد وتكافئ الالتزام.

وفي المحصلة، فإن تحديث التشريعات والإجراءات المنظمة لتأجير أصول الدولة واستثمارها يمثل فرصة لتعظيم الإيرادات غير النفطية، وحماية المال العام، وتعزيز الشفافية والمنافسة، ورفع كفاءة استخدام الثروة الوطنية. ومن خلال تحديث العقود، وتطوير آليات التحصيل والاسترداد، وإعادة طرح الأصول بصورة عادلة، ومنع تضارب المصالح والاحتكار، يمكن تحويل إدارة الأصول العامة إلى رافد أكثر فاعلية للاقتصاد الوطني، بما يدعم الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية ويحفظ حقوق الأجيال القادمة.

○ ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة (EMBA)
عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)

الأونصة تهبط إلى 3995 دولارا.. والذهب يتراجع في الأسواق المحلية وعيار 21 عند 42.720 دينارا

كتبت: نوال عباس

تراجعت أسعار الذهب في الأسواق المحلية أمس، بالتزامن مع هبوط سعر الأونصة عالميا إلى نحو 3995 دولارا، لتكسر حاجز 4 آلاف دولار للمرة الأولى منذ منتصف يوليو الماضي، وسط ضغوط متزايدة على المعدن الأصفر في الأسواق العالمية.

وبحسب الأسعار المحدثة، بلغ سعر غرام الذهب عيار 24 نحو 48.820 دينارا، وعيار 22 نحو 44.750 دينارا، فيما سجل عيار 21 نحو 42.720 دينارا.

ويأتي الانخفاض العالمي في ظل ارتفاع أسعار النفط، وما يثيره ذلك من مخاوف بشأن عودة الضغوط التضخمية، الأمر الذي عزز توقعات إبقاء أسعار الفائدة الأمريكية مرتفعة لفترة أطول، مع تزايد الرهانات على احتمال رفعها في وقت لاحق من العام الجاري.

وتؤثر أسعار الفائدة المرتفعة سلبا على جاذبية الذهب، باعتباره أصلا لا يدر عائدا دوريا، إذ يتجه بعض المستثمرين إلى الأصول التي توفر عوائد، مثل السندات، فيما يشكل ارتفاع الدولار وعوائد سندات الخزانة الأمريكية ضغوطا إضافية على المعدن الأصفر.

كما تعرض الذهب لعمليات بيع مرتبطة بالتراجعات في أسواق الأسهم، إذ اضطر بعض المستثمرين إلى تسييل أصول لتوفير السيولة وتغطية متطلبات التداول، ما زاد من الضغوط البيعية على المعدن النفيس.

وسجل الذهب خسارة أسبوعية بلغت نحو 4% حتى يوم الجمعة 23 أكتوبر، متجها نحو أكبر تراجع أسبوعي له منذ يونيو الماضي، فيما تترقب الأسواق اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المقرر يومي 27 و28 أكتوبر، بحثا عن مؤشرات جديدة بشأن مسار السياسة النقدية وأسعار الفائدة.

ويظل اتجاه أسعار الذهب خلال الفترة المقبلة مرتبطا بتطورات أسعار النفط والتضخم والدولار وقرارات الفيدرالي الأمريكي، وهي عوامل ستحدد مدى استمرار التراجع أو عودة الأسعار إلى الارتفاع.

حصة المرأة في مجالس إدارة الشركات المساهمة البحرينية المدرجة في بورصة البحرين تتضاعف لتبلغ 9.5% بنهاية 2025

○ ناصر بردستاني.

أظهرت دراسة تحليلية أعدها الباحث في الشؤون الاقتصادية ناصر بردستاني أن المرأة باتت تشغل 30 مقعدًا من أصل 316 مقعدًا في مجالس إدارة 36 شركة مساهمة بحرينية مدرجة في بورصة البحرين بنهاية عام 2025 بنسبة تمثيل بلغت 9.5% أي ضعف النسبة المسجلة بنهاية 2021 والبالغة 4.7%.

وكشف بردستاني أن على مدى أربع سنوات ارتفعت نسبة التمثيل من 4.7% إلى 5.5% ثم قفزت النسبة إلى 9.5% بزيادة إجمالية قدرها 4.8 نقاط مئوية جاءت معظمها في العامين الأخيرين حيث ارتفع عدد المقاعد النسائية من 16 مقعدًا إلى 18 ثم إلى 30 مقعدًا مع نهاية العام المنصرم.

وأشاد بردستاني بالدور المتميز الذي يضطلع به المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المعظم حفظها الله في تحقيق التوازن وتكافؤ الفرص بين الجنسين في سوق العمل والوظائف العليا وإدماج المرأة البحرينية في برامج ومؤشرات التنمية المستدامة وتقلدها المناصب القيادية في هيئات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

وأكد بردستاني أن هذا التحسن يأتي في ظل البيئة الداعمة التي يرسخها المجلس الأعلى للمرأة من خلال الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة والإطار التنظيمي الذي أرساه قرار وزارة الصناعة والتجارة رقم (91) لسنة 2022 المعدل لميثاق إدارة وحوكمة الشركات وقواعد الحوكمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي اللذين ألزما الشركات المساهمة المدرجة بمراعاة تمثيل المرأة في مجالسها والإفصاح سنويًا عن إحصاءات العضوية بحسب الجنس بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

وكشفت الدراسة أن قاعدة الحضور النسائي في مجالس إدارة الشركات المساهمة اتسعت بشكل واضح حيث ارتفعت نسبة الشركات التي تضم امرأة واحدة على الأقل في مجالسها من 34.2% في 2021 إلى 40.5% في 2023 ثم إلى 55.6% (20 شركة من أصل 36) في 2025، بينما انحسرت نسبة المجالس الخالية من أي عضوية نسائية من 65.8% في 2021 إلى 44.4% في 2025، وضمت أربع شركات بنهاية 2025 ثلاث عضوات نسائية وهو مستوى لم تبلغه أي شركة في 2021 أو 2023.

وعلى مستوى الشركات تصدّرت شركة الإثمار القابضة بنسبة 33% تلتها ألمنيوم البحرين (ألبا) وبنك البحرين والكويت وشركة البحرين لمواقف السيارات (أماكن) بنسبة 30% لكل منها ثم مجموعة فنادق الخليج بنسبة 27% بعد أن كانت أعلى نسبة في 2021 لا تتجاوز 20%.

وفي المناصب القيادية تتولى السيدة هالة علي يتيم رئاسة مجلس إدارة بنك البحرين الوطني فيما تشغل كل من السيدة هلا فاروق المؤيد والسيدة أريج عبدالله عبدالغفار منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في مجموعة فنادق الخليج وأماكن على التوالي.

ولفت بردستاني إلى زخم متصاعد في الترشيحات تعكسه إحصاءات بورصة البحرين المعروضة في لقاء توعوي نظمه المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي إذ ارتفعت الترشيحات النسائية من ترشيح واحد في 2021 إلى 12 في 2025 ثم إلى 27 في العام الحالي.

ورغم هذه المكتسبات يرى بردستاني أن الطريق نحو التوازن لا يزال طويلًا فبلوغ نسبة 30% يستلزم نحو 95 مقعدًا نسائيًا أي أكثر من ثلاثة أضعاف العدد المسجل بنهاية 2025 مشيرًا إلى أهمية تبني هدف وطني لبلوغ هذه النسبة بحلول عام 2030 عبر حث المساهمين على دعم الكفاءات النسائية ورفع مستوى الوعي بمتطلبات وإجراءات الترشح ودور المرأة في تعزيز الحوكمة والأداء المؤسسي من خلال تسليط الضوء على التجارب الوطنية الناجحة وإبراز قصص نجاح لعضوات مجالس الإدارة في الشركات المساهمة البحرينية.

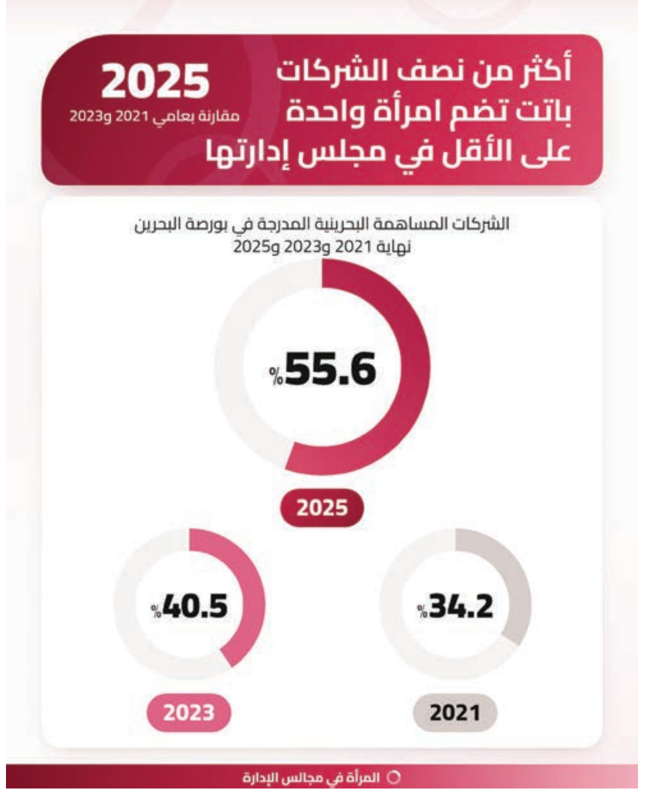

أكثر من نصف الشركات باتت تضم امرأة واحدة على الأقل في مجلس إدارتها
2025
مقارنة بعامي 2021 و2023
الشركات المساهمة البحرينية المدرجة في بورصة البحرين نهاية 2021 و2023 و2025
%55.6
2025
%40.5
2023
%34.2
2021
○ المرأة في مجالس الإدارة

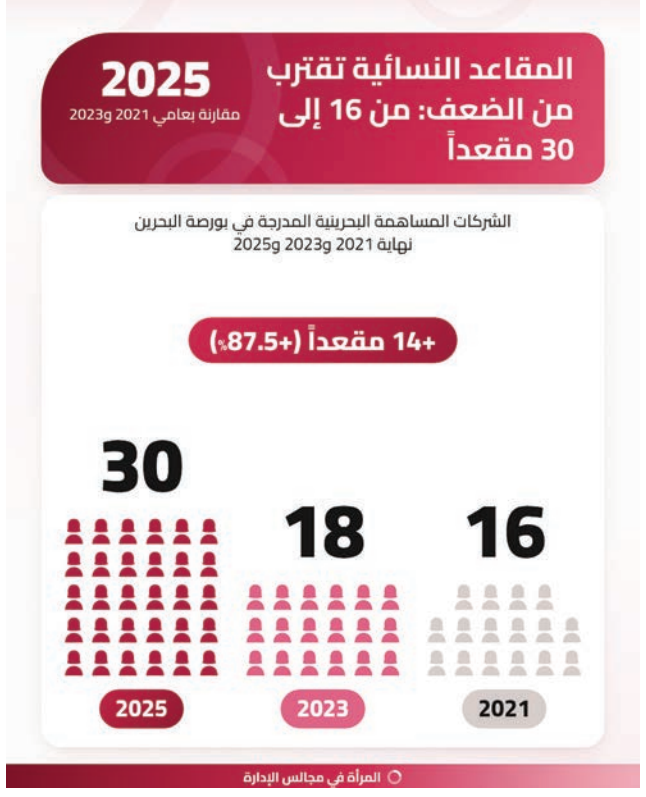

المقاعد النسائية تقترب من الضعف: من 16 إلى 30 مقعداً
2025
مقارنة بعامي 2021 و2023
الشركات المساهمة البحرينية المدرجة في بورصة البحرين نهاية 2021 و2023 و2025
+14 مقعداً (+87.5%)
30
2025
18
2023
16
2021
○ المرأة في مجالس الإدارة